

التكميل في أصول التأويل لعبد الحميد الفرامي

إعداد

خليل اليماني - محمود حمد



Tafsir Center For Qur'anic Studies



التكميل في أصول التأويل





#### اسم الكتاب:

التكميل في أصول التأويل.

#### اسم المؤلف:

عبد الحميد بن عبد الكريم الفراهي رالله عدد الصفحات: ٩٦



# | قراءة في كتاب

يُعدُّ الرجوع إلى النتاج العلمي السابق ودراسته دراسةً جادة، خطوة لها مركزيتها وأهميتها في النهوض بالعمل العلمي وتطويره، والارتقاء به نحو فضاءات أكثر ريادة وعمقًا؛ وذلك لما تُتيحه هذه الخطوة المهمّة من إدراك لمواطن القوة في هذا النتاج التي يجب تنميتها ومتابعتها، ومكامن الضعف والقصور التي يتوجب الخطو إلى تلافيها؛ ومن هنا ارتأى موقع تفسير إطلاق سلسلة من القراءات التقويمية للمؤلفات في مختلف فروع الدراسات القرآنية، آملًا من وراء ذلك الإسهام في تسليط الضوء على طبيعة واقع التأليف في حقول الدراسات القرآنية، وكشف جوانب القوة والضعف فيه، وتحديد مواطن النضج والقصور، وكذلك فتح العديد من الآفاق البحثية، والحجالات المعرفية للباحثين والدارسين؛ عبر ما تُثيره هذه القراءات من إشكالات وملحوظات.





# المؤلف في سطور 🚅

مؤلف الكتاب هو عبد الحميد بن عبد الكريم بن قربان قنبر بن تاج علي، حميد الدين أبو أحمد الأنصاري الفراهي.

ولد - رحمه الله - يوم الأربعاء سادس جمادى الآخرة سنة ١٢٨٠هـ في قرية «فَرِيها» من قرى مديرية «أعظم كره» في الإقليم الشهالي بالهند. وكانت ولادته في أسرة كريمة معروفة بنسبها وعلمها ومكانتها الاجتماعية ما هيأ له نشأة رغيدة كريمة. وبعد أن أتم حفظ القرآن الكريم اشتغل بتعلم العربية فنهل من علومها وآدابها الكثير والكثير ما جعله يقرض الشعر على طريقة الجاهليين ويسبك الرسائل على منوالهم، فضلًا عن إحاطته بالفارسية والعبرية. وقد تعرف كذلك على اللغة الإنجليزية في ريعان شبابه ونهل من الفلسفة الحديثة الكثير ونال شهادة الليسانس من جامعة «الله آباد».

اشتغل الفراهي بالتدريس والتعليم فترة طويلة من حياته؛ حيث بدأ بمدرسة الإسلام بكراتشي عاصمة السند، فدرس فيها سنين، وكتب وألف عددًا من المصنفات، ثم انتقل إلى جامعة عليكرة الإسلامية. استقال الفراهي من أعمال التدريس - بعد ما أشرف على تحقيق فكرته بتأسيس جامعة أردية تقوم بتدريس العلوم الدينية باللغة العربية - وانقطع لتدبر القرآن والنظر في علومه، حيث عكف عليه وانشغل بالتصنيف فيه إضافة لإشرافه على مدرسة الإصلاح الديني التي أسسها قريبًا من قريته، وظل - رحمه الله - بقية حياته على هذا الحال، حتى وافته المنية في التاسع عشر من نوفهبر سنة ١٩٣٠م.









أثرى العلامة الفراهي المكتبة القرآنية بالعديد والعديد من المصنفات والكتابات المهمة كددلائل النظام»، و «مفردات القرآن؛ نظرات جديدة في تفسير ألفاظ قرآنية»، و و إمعان في أقسام القرآن»، وكذلك تفسيره «نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان» وغير ذلك، فهو صاحب نتاج كبير

في حقل الدراسات القرآنية، ومن واقع تأملنا لهذا النتاج تبين لنا أنه يحمل مشروعًا متكاملًا، يحفل بالعديد من النظرات المهمة والخطيرة، تستحق أن تتناولها أقلام الكَتَبة بالبحث والدرس.

ولما كان كتاب «التكميل في أصول التأويل» من المؤلفات التي لم تنل حظًا من التعريف اللائق بها أحببنا أن نسلط الضوء عليه، لا سيا وأنه في موضوع عظيم المحل حقيقة وواقعًا؛ وهو أصول التأويل، فكيف كانت رؤية الفراهي لهذا الفن؟ وما هي أبعاد هذه الرؤية ومكوناتها وأهم مشاغلها البحثية؟ وما موقعها في خارطة التأليف المعاصر في أصول التفسير الذي تشهد ساحة البحث في ميدانه رواجًا وانتشارًا؟ وما صلة هذه الأصول بنظام القرآن تلك الفكرة المركزية والشهيرة في مؤلفات الفراهي، لا سيا وأن هذا الكتاب جعله الفراهي مقدمة لتفسيره «نظام القرآن» ذاته والذي سعى فيه إلى التطبيق العملي لفكرة نظام القرآن كا هو معلوم؟ هذه الأسئلة وغيرها ما سنحاول الكشف عنه في هذه القراءة.

وقبل أن ندلف إلى هذه القراءة تجدر الإشارة إلى أن العلامة الفراهي لم يتيسر له إتمام كتابه «التكميل» - كما هو الحال في العديد من كتبه -، والذي بين أيدينا منه جملة مباحث يعتري بعضها نقص، قام بجمعها وترتيبها الأستاذ بدر الدين الإصلاحي، إلا أن الكتاب - وبالرغم من ذلك - حافلٌ بالعديد من النظرات والإشارات الواضحة في عدد من المسائل المهمة، كدعوته لتأسيس فن جديد ينهض بتأويل القرآن، ونظرته للقرآن وتفسيره، ورأيه في علاقة السنة بتأويله، ورأيه فيا اشتبه من آياته، إضافة لما عدّده من أصول وقواعد وغير ذلك ما سيظهر في استعراضنا لمحتويات كتابه في السطور التالية.

وبقدر ما كان نقص الكتاب مخوفًا من الإقدام على قراءته بقدر ما عزز من أهميته؛ إذ ارتأينا هذه



المحاولة من أهم وأكبر الخدمات التي يمكن أن تقدّم للكتاب؛ لتكون هذه القراءة مفيدة في بيان إطاره العام وتسييق أفكاره وقضاياه ونظمها بصورة أدعى لاستيعابها وهضمها، وفهم مرتكزاتها وأصولها ... إلخ ما يتعذر إداركه بيسر وسهولة لدى مطالعة الكتاب؛ نظرا لهذا النقص الذي يعتريه.



## محتويات الكتاب:

تناول الفراهي في كتابه عددًا من المسائل وعنون لها، وهي كثيرة، لكن بالنظر في الكتاب وتأمل مادته يكننا أن نقول: إن الكتاب منقسم إلى قسمين:

القسم الأول: مدخل إلى الموضوع، وقد تناول في هذا المدخل عددًا من المسائل على النحو التالي: أصول التأويل أولى بأن يجعل فنًا مستقلًا ويوضع في علم التفسير - بيان الخلل الفاحش الذي وقع في طريق تعلم الدين من جعل علم التأويل مقصورًا على الفقه - غاية هذا العلم هو المنع عن التفسير بالرأي - التفسير بالرأي - فرض التدبر والتفكر في كتاب الله - دلائل وجوب التدبر في كتاب الله.

وهو مدخل كا ترى متعلق ببيان واقع أصول التأويل وبيان غايته وبيان دلائل مشروعيته، وهذا المدخل على وجازته حوى نظرات مهمة كا سنبين؛ لأنه تطرق إلى الجانب التاريخي لأصول التأويل، كا نص على حاجة هذا العلم للتكميل، وضرورة أن يكون هذا الفن مستقلًا ويوضع في علم التفسير. القسم الثاني: هو في موضوع الكتاب، ويتناول المسائل التالية: غاية الكتاب - تعريف التأويل وحكمه

- الفرق بين التأويل والتحريف والتفصيل - من أسباب الخطأ في التأويل - التأويل إلى معنى واحد

- في المتشابه وتأويله - الأصول التي تهدي إلى معنى واحد - طريق الفهم للمعنى المراد - الأصول للتأويل. وبداية من هذا القسم ولج المؤلف - رحمه الله - إلى موضوع كتابه وهو الحديث عن التأويل تعريفًا وحكمًا، والفرق بينه وبين بعض المصطلحات المتداخلة، ثم سرد عددًا من قواعد وأصول التأويل، ونبه على بعض مكامن الخلل وأسباب الانحراف في تأويل كلام الله تعالى.



# هدف الكتاب:

تكميل علم أصول التأويل، وذكر مجموعة من القواعد والأصول التي تعصم من الزيغ في تفسير كتاب الله تعالى وبيان معانيه.





# الإشكالات الرئيسة للكتاب:

يمكننا القول: إن تتميم علم أصول التأويل واستكال تشييد أركانه هو الإشكال الرئيس لهذا الكتاب، وذلك أن الفراهي - رحمه الله - لم يُؤضه كثرة اختلافِ المختلفين في تفسير كتاب الله تعالى، وما آل إليه هذا الاختلاف - بحسب رأيه - من تضييع وتبديد معاني القرآن كما سيأتي، ومن ثم كان لزامًا وضع قواعد وأصول تعصم من الزلل، وتقي من الخطأ في بيان معاني القرآن، وهو ما حاوله الفراهي في هذا الكتاب.

#### الفراهب وأصول التأويل:

أراد الفراهي - رحمه الله - بكتابه هذا - كا بينا - تكميل علم أصول التأويل، لكن الموضوع له عنده حكاية، نشرحها في العناصر التالية:

#### الاختلاف في التفسير وموقف الفراهي منه:

إنّ من يطالع مصنفات التفسير ومدوناته يلحظ قدرًا كبيرًا من الاختلافات والتباينات في تفسير القرآن وبيان ومعانيه، حيث تتعدد المقولات والأفكار وتكثر المدارس والمذاهب بصورة كبيرة جدًّا، وهو الأمر الذي نعى عليه الفراهي كثيرًا مبينًا أن كثرته - بسبب الروايات الضعيفة والاعتاد عليها في التفسير وظهور الفلسفات وغير ذلك - أدتْ إلى تبديد المعنى الصحيح للقرآن، حيث «تشبثتْ كلّ فرقة من الروايات والفلسفة بما أعجبها؛ فكثرت وجوه التأويل حتى صار الأمر الواضح ملتبسًا، وأظامت سبل التفسير، وأغلق باب القرآن، ولكثرة الآراء وتشاجر الروايات ضاع الحكم الفيصل»<sup>(۱)</sup>.

ومن هنا تخلق جوهر الإشكال عند الفراهي - رحمه الله -، فحاول أن يضع لهذا حلًّا وحـدًّا، والذي تمثل عنده في ضرورة الإيمان بأن «القرآن لا يحتمل إلا تأويلًا واحدًا».

### القرآن لا يحتمل إلا تأويلًا واحدًا:

ذهب الفراهي - رحمه الله - إلى أن الحلّ الأمثل للداء العضال الذي ذكرناه عنه في النقطة السابقة يكمن في التمسك بالقرآن الكريم وردّ مختلف الروايات والآراء إليه، وهو الأمر الذي لا يكون إلا بالاعتقاد بأنه ليس له إلا تأويل واحد. وهذه الفكرة تمثل جوهر النظر عند الفراهي، وعصب نظريته في التأويل.

<sup>(</sup>١) التكميل في أصول التأويل، ص: ٣١.

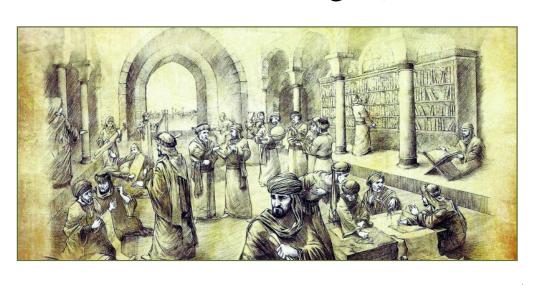


ولكي نفهم موقفه بوضوح ونتسلسل معه نقول: إن الفراهي لما تأمل كثرة الاختلاف في تفسير القرآن ظهر له أن من أبرز آثارها وأكثرها إشكالًا أن القرآن أضحى بهذه الصورة محتملًا لمعانٍ كثيرة مختلفة ولا يمكن القطع بأحدها، حتى إنه اعتبر أن هذه الحال قد أفضت بالمؤمنين إلى «التمسك بالسنة ظنًا منهم بأن القرآن ذو وجوه والسنة بينة»(۱) فهو يرى أن الاعتقاد بأن القرآن حتال ذو وجوه هو السبب الرئيس لحدوث هذا الاختلاف واتساع رقعته بين المفسرين، ومثّل لهذا بواقع بعض مدونات التفسير، وما تحفل به من تعددية آراء لا حدّ لها في بيان معاني الآيات، ومن هاهنا حاول الخلاص من هذا الإشكال، فتمثل له الحل في أمرين بوجه عام:



#### الأول: اعتبار قطعية دلالات القرآن:

فكأنه بهذا استحضر أسباب الاختلاف ودواعيه في التاريخ وعند العلماء، فبدا له أن السبب الأول يكمن



في الاعتقاد بظنية دلالة بعض آيات القرآن الكريم؛ ما فتح باب تعدد الاحتمالات والمقولات على مصراعيه دون القطع بصحة أحدها خلافًا للبقية نظرًا لاعتبار

تلك الظنية، فاختلفت بذلك الأقوال، وتعددت الآراء والرؤى حول تفسير الآيات دون حدّ فاصل.

<sup>(</sup>١) التكميل، ص: ٢٥.



والحقيقة أن ظنيّة بعض آيات القرآن الكريم في دلالتها على المعاني وقطعية بعضها الآخر ما استقر عند جمهور العلماء نظرًا لطبيعة النص القرآني ولغته وغير ذلك من الأسباب، لكن يبدو أن الفراهي -رحمه الله لم يرتضِ هذا، ولم يقبله؛ لأنه يراه سببًا رئيسًا في بقاء الاختلاف بين المفسرين دون تحديد وقطع، ومن ثم كان له رأي آخر، فإنه بعد أن عرض لاختلاف الأقوال في التفسير وكثرة وجوه التأويل والتباس الأمور الواضحات بيَّن أنه لا دواء لهذا الداء العضال إلا «التمسك بالقرآن ورد الروايات والآراء إلى كتاب الله، وهذا لا يكون إلا أن نؤمن بأن «القرآن لا يحتمل إلا تأويلًا واحدًا» وليس لعبارته إلا مدلول واحد، فكا أن القرآن قطعي الثبوت فهو كذلك قطعي الدلالة»(۱).

فقد تمثل العلاج إذًا لدى الفراهي للخروج من دوامة التأويلات المتعددة دون امتلاك زمام القطع بأحدها في «أن نرجع إلى ما أسأنا به الظن أولًا، فنحسن به الظن، فنؤمن بأن القرآن هو قطعي في دلالته والفاصل في تحرير في حكمه»(٢). فيجب أن يُصحح التصور إزاء القرآن بأن يعلم أنه قطعي في دلالاته وهو الفاصل في تحرير تلك الدلالة، أي أن آيات القرآن لها معنى واحد، ويجب الوصول إليه وتحديده من خلال القرآن ذاته؛ إذ فيه المعايير الموصلة إلى ذلك، والتي عبرها يمكن الوصول إلى الدلالة المطلوبة والقطع بها بدلًا من التوقف وإبقاء الباب مفتوحًا لتأويلات عديدة يضيع معها التأويل الصحيح.

ولما كانت نظرة الفراهي للقرآن بهذه الصورة وتصوره للإشكال على النحو السابق اضطر أن يخوض في معترك مسألة المتشابه وكيفية التعامل معه؛ كونها من أكثر المسائل التي تعكر عليه صفو القول بقطعية دلالات القرآن؛ إذ المتشابه قد لا يكون هناك سبيل لتأويله، وقد كان الاختلاف في تعيينه والاختلاف في تعيين ما لا يتوصل إليه من تأويله من أهم وأبرز دواعي الاختلاف بين مفسري القرآن الكريم، حتى صار محكم قوم متشابه قوم آخرين، كما يصور ذلك الفراهي - رحمه الله - بقوله: «ولما اختلف الناس في التفسير، وردّ بعضهم قول بعض، غلب على ظنهم أن القرآن ليس قطعيًا في دلالته، وأن ليس للكلام حكم يقيني

<sup>(</sup>٢) التكميل، ص: ٣٨.



<sup>(</sup>۱) التكميل، ص: ۳۲.



لبنائه على النقل... ثم كان دأبهم أن جعلوا الآيات الظاهرة متشابهات؛ إذ ظنوها على خلاف ما برهنوا عليه فكانت الآية الواحدة محكمة عند فرقة، ومتشابهة عند أخرى» (١)، ثم أتبع ذلك الحديث عن بعض الآراء في مسألة المتشابه، وانتصر للقول بأن المتشابه هو ما يمكن فهمه ولكن بدون تأويله، أي: تشخيصه، كآيات القيامة والبعث ونحو ذلك، وهو بذلك الترجيح والاختيار يبدو متناغمًا مع رأيه بقطعية النصّ وعدم وجود ما لا يمكن تفسيره منه والقطع بدلالته.

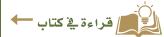
وبذلك استطاع الفراهي أن يعالج الشق الأول من المسألة بأن يعتبر القرآن قطعيًّا في دلالاته ويمكن الفصل في هذه الدلالات والقطع بصحة بعضها دون الآخر، وأماط أي إشكال من شأنه أن يشغب على رأيه في هذا الأمر، لكن السؤال الذي يفرض نفسه الآن: كيف السبيل إلى معنى واحد للقرآن بهذه القطعية التي يحدثنا عنها الفراهي؟ هذا ما يأخذنا إلى الحل والعلاج الثاني عند الفراهي.

#### ثانيًا: تكملة علم أصول التأويل:

إذا كان القرآن قطعيًّا في دلالته ويجب أن يتم تحرير دلالات نصوصه بوجه قاطع، فإن طريق تحرير هذه الدلالات يمثل جزءًا رئيسًا من معادلة الحل وإلا بقي الحلاف مستحكمًا والتشاجر قائمًا وعدم إمكان القطع بصحيح الدلالات دون غيره مستمرًّا؛ ومن هنا تمثّل الحلّ عند الفراهي في هذا الصدد في وضع أصول للتأويل، بحيث يكون هناك جملة معايير وضوابط صارمة يمكن عبرها ضبط التعامل مع دلالات النصوص وتحرير الحلاف فيها واختيار الصواب منها بوجه قاطع.

ولما كان المخرج عند الفراهي هو في وضع أصول ضابطة للتأويل قاده ذلك إلى النظر في هذا الباب من البحث وتأمله؛ حيث سعى إلى تتبع تاريخه والبحث في علة عدم اكتاله ونضجه، والتي أسهمت بشكل بارز في اعتبار عدم قطعية ظواهر القرآن حيث لا أصول يمكن التحاكم إليها بشكل دقيق. يقول الفراهي بعد بيانه

<sup>(</sup>۱) التكميل، ص: ٣٦.



لأهمية تشييد أصول التأويل وانصراف الناس إلى الأحاديث وإهمال القرآن لعدم قطعية ظواهره: «... والظاهر أن القرآن هو المعتصم والمستمسك المعتمد، والمبطلون إنما حرفوه؛ فلو أوضحت لهم أصول التأويل لم يمكنهم التحريف ولأقيمت الحجة عليهم. واليأس من القرآن والتمسك بالأحاديث وهن وفتح لأبواب الأكاذيب» (۱). ولم يكتفِ الفراهي ببيان طريق إكال هذا الفن وتشييده؛ بل إنه قام بسرد جملة من الأصول التي يتيسر من خلالها كا ذكر ضبط الوصول إلى التأويل الواحد الصحيح من بين ركام التأويلات والتفسيرات.

### أصول التأويل ونظام القرآن:

وهذا هو أصل الأصول عنده؛ فإنه لما أبان عن إشكال تعددية الآراء في تفسير القرآن والاختلاف الكبير فيها، واستحضر دواعيه وأسبابه وعالجها على النحو الذي بيناه قبل قليل، جعل التمسك بنظام القرآن هو العلاج الناجع لهذا الإشكال العتيد، والتمسك به هو السبيل الوحيد لبلوغ ما أسماه «معنى واحد للقرآن»؛ فالنظم «هو الحبل المتين الذي يعصم من يعتصم به عن الزيغ، وهو السراج المنير الذي يدل على الحكم؛ فإن الآيات إنما تنتظم بما تتضمن من الحكمة فإنها هي الجامعة». والغفلة عن نظام القرآن عنده سبب اختلاف المختلفين أصلًا؛ «لأنهم لم يراعوا نظام فتهافتوا على الروايات فخبطوا في العمايات»(٢).

ومن هنا كان منطقيًّا أن تتمحور أصوله حول هذه القضية، وأن يراها سبيلًا لتحرير الخلاف، وهو ذات المعنى الذي كرره وألحَّ عليه في غير ما موضع من كتابه «دلائل النظام»، مبينًا أننا لو ظهر لنا النظام وأخذنا من المعاني ما أراده الله لاجتمعنا تحت راية واحدة وما اختلفنا، وأن تدبر القرآن والإيمان بما يظهر لنا من نظامه هو الدواء الوحيد لداء الاختلاف والافتراق.

<sup>(</sup>٢) التكميل، ص: ٤٣.



<sup>(</sup>١) ورَد هذا النقل في النسخة التي بين أيدينا في ص: ٢٥ بهذه الصورة «والمبطلون إنما حرفوه. فلو أوضحت لهم أصول التأويل لم يمكنهم التحريف. واليأس من القرآن والتمسك بالأحاديث وهنٌ وفتحٌ لأبواب الأكاذيب، ولا يتم الحجة عليهم». وظاهر ما فيها من لبس، وقد أثبتنا ما رأيناه أقرب لسياق الكلام.



وإن نظرة سريعة في أصوله التي وضعها في التكميل تشي بهذا الارتباط بينها وبين مسألة نظم القرآن وما بينهما من وشائح وصلات؛ فمن تلك الأصول: «عند الاحتالات نأخذ بأحسنها وأوفقها بالنظام والعمود»، «إذا كثرت وجوه التأويل في آية، كان الأمر كاشتراك اللفظ. والحاكم عند اشتراك اللفظ موقع استعماله»، «العلم بخصائص أسلوب القرآن؛ فإن لكل ذي كلام له في كلامه أساليب تخصه، فإن لم تراعها وأولته حسب ما تعودت به أخطأت معناه»، «إذا احتمل كلمة أكثر من معنى واحد، سألنا هل هذه الكلمة أجدر بهذا المعنى من غيرها؟ فإن وجدنا كلمة أخرى أجدر وأقوم وتركها القرآن علمنا أن القرآن لا يترك أبين الكلام وأقومه فتركنا ذلك المعنى وأولناها إلى ما هي أصوب له»، كما أنه - تبعًا لترتيب جامع الكتاب - قسم الأصول في نهاية الكتاب إلى ثلاثة: أصول أولية، ومرجحة، وكاذبة، وذكر أن الأولى يتمسك بها حيث لا احتمال معانٍ شتى، والثانية ما يتمسك به عند احتمال المعنى، والكاذبة ما اعتُمد عليه وليس بشيء. ومن ضمن الأصول الأولية: «التمسك بنظم القرآن»، «المعنى الشاذ لا يلتفت إليه»، «فهم الكلام بعضه من بعض بالمقابلة وحمل النظير على النظير» وغير ذلك.

ولعلنا بذلك من خلال ما سبق ندرك سبب غياب اشتباك الفراهي في التكميل مع مدونات التفسير وبحثه عن سناد لأصوله من رحم تطبيقاتها واعتباره القرآن ذاته ميدانًا لاستخراج تلك الأصول لا كتب التفسير ومصنفاته؛ إذ اعتبر القرآن ذاته هو أداة الفصل عبر تتبع النظام وهي القضية التي دارت عليها رحى معظم الأصول(۱)، وكذلك يمكننا أن نفهم لم سمى الفراهي - رحمه الله - تفسيره بـ «نظام القرآن»، ولم وضع هذه الأصول في هذا التكيل ولأي شيء، وأيضًا يمكننا الآن قراءة أصوله التي أوردها قراءة صحيحة في ضوء فهمنا لنظريته بنحو متكامل.

وجدير بالذكر أن الفراهي حين قال بالتأويل الواحد للقرآن اضطره ذلك إلى أن طرح العديد من الإجابات التي يدفع بها بعض التساؤلات التي قد تثيرها مثل هذه الرؤية؛ من مثل حقيقة اختلاف

<sup>(</sup>۱) يقول الفراهي في الدلائل تحت عنوان «مأخذ النظام هو القرآن نفسه»: «إن سألتني عن مأخذ هذا العلم قائلًا بأنك تصديت لأمر عظيم وألقيت دعوى كبيرة فزعمت أن فهم القرآن لا يمكن من غير معرفة نظامه... فاعلم - هداك الله وأرشدك - أني رجل قليل البضاعة... إنما هو القرآن الحكيم نفسه قد دلّ على حسن نظامه». دلائل النظام، ص: ۲۷. بتصرف.



الصحابة، والتي قد تشغتب بقوة على هذه الرؤية، وهو ما حاول الفراهي الإجابة عنه بأن الصحابة كانوا على تأويل واحد لأسباب ذكرها، وكذا تفسير سبب غيبة القول بالتأويل الواحد في التراث التفسيري ووجود الاختلافات، والذي ردّه الفراهي لعدم التفات الأوائل لفكرة النظام، وأيضًا علاقة السنة النبوية بالكتاب والتي لم يكن لها كبير دور في بيان القرآن عنده في ضوء القول بفكرة النظام، واعتبارها الأداة الواحدة الكافية لقراءة القرآن وبيانه.

ولا شك أن مثل هذه الأجوبة والردود التي قال بها الفراهي في بناء فرضيّة التأويل الواحد ما يثير العديد من التساؤلات والإشكالات، والتي سنعرج عليها بعد بيان أهم مزايا الكتاب.



# أبرز مزايا الكتاب:

يحتل التعامل مع القرآن مساحة واسعة من اشتغال الدرس المعاصر لعلوم القرآن، وتكثر الدعوات لقراءة القرآن من داخله والاستاع لهديه دون فرض وصايات خارجية، وقراءته قراءة تكاملية لا تجزيئية تبعًا لتخصصات بعينها ومشاغل ندخل بها مسبقًا على القرآن ونحكّمها فيه وليس العكس...إلخ. تلك الأطروحات التي تنتقد الدرس القديم في التفسير بوجه عام والتي صار لها مساحة كبيرة في واقعنا المعاصر ودراساتنا حول القرآن وتفسيره، حيث تتناولها أقلام عديدة، إلا أنه وبغض النظر عن تقييمنا لهذه الأفكار واتفاقنا معها أو اختلافنا، فإن المتأمل لما سبق يلحظ أن بدايات هذه الأطروحات وجذورها تبدو ماثلة مع الفراهي في «التكيل» بصورة ملحوظة؛ بل إن الفراهي برغم تقدمه وسبقه في طرح مثل هذه الأفكار وكثرة تداولها بعده، إلا أن كتابه التكيل وغيره من مؤلفاته ربما تظل الأجدر بالبحث والدرس دون سواها؛ نظرًا لاشتغاله فيها عمليًا بوضع الجوانب النظرية والمنهجية اللازمة، إضافة لما تركه من تفسير للقرآن حاول فيه تطبيق نظريته وأصوله بصورة عملية.

كما أن المتابع للحركة العلمية المعاصرة في الدراسات القرآنية يلحظ دعوات كثيرة لضرورة النهوض بأصول التفسير واعتبارها علمًا مستقلًا، وهي دعوة نجد صداها ظاهرًا مع الفراهي هنا في «التكميل»، بل إنه ربما يكون صاحب السبق في هذه الدعوة التي ربما لا نجد لها صدى بهذا الوضوح قبله في أي من المؤلفات.



وإذا كان هناك جدلٌ دائ وحركة علمية ملحوظة في هذه الآونة حول أصول تفسير القرآن وسبل النهوض بها، فإن من أعظم مزايا هذا الكتاب - فيا نرى - أنه تطرق لإشكال أصول التأويل؛ حيث عالج إشكالها في التاريخ، وأسباب عدم نضجها، وطرح جملة من التحليلات والتأويلات بهذا الصدد، وهي أمور تظل غائبة عن كثير من البحث المعاصر في أصول التفسير رغم أهميتها قبل النزوع قبل إلى وضع تلك الأصول.

كا أن الفراهي - رحمه الله - لم يكتفِ بإثارة بعض الأمور النظرية حول الموضوع، وإنما جاوز هذا لمحاولة علية وتطبيقية، من خلال إيراده لعدد من القواعد والأصول التي ارتآها، نعم الكتاب لم يتمه الفراهي، لكن كثيرًا من أفكاره فيه ظاهرة، وقد أورد عددًا من الأصول، إضافة إلى تطبيقه في تفسيره، وتطبيقه في كتابه مفردات القرآن، وهذه المؤلفات لا تخطئ عين الناظر أنه ألفها ضمن نظريته الكلية لتفسير القرآن، وتطبيقها عليه، فسواء اختلفنا مع مخرجات هذه النظرية أم اتفقنا معها، إلا أنه لا ينبغي الاختلاف على أهميتها في تشييد أركان علم أصول التفسير وقواعده؛ لما تمثله من تجربة نادرة للتأصيل والتطبيق.

هذا، وإنه لمن المؤسف حقًّا أن ينطلق بعض المعاصرين إلى الكتابة والتأليف في أصول التفسير وقواعده دون دراسة واعية ومتأنية لهذه المؤلفات ذات الصلة الوثيقة بما نحن بصدده، مع الوضع في الاعتبار أن كثيرًا من المعاصرين ينصون نصًّا على حداثة الكتابة والتأليف في هذا الباب!

وجدير بالنظر أن كتاب «التكميل» حافل بالنظرات والإشارات التي تحتاج لمزيد تأمل ودرس كعلاقة السنة بالقرآن، وكذلك به العديد من اللفتات الرائعة كالفرق بين العلم الفطري والنظري، وأيضًا يكتنز قدرًا كبيرًا من التحليلات التاريخية والتفسيرات المهمة للعديد من القضايا التي تحتاج لمزيد بحث في ضوء ما طرحه الفراهي.



### أهم الملاحظات:

يمكن أن يؤخذ على الفراهي في الجملة عدد من الأمور؛ أبرزها:

أولًا: أنه استهلّ حديثه بأمر عام كبير؛ وهو الحديث عن أصول التأويل، وما تحتاج إليه من تتميم وتكميل، وأنه بصدد هذا، ثم إنه لم يمضِ في هذا السبيل بهذا العموم، ولا رتّب السير فيه كما ينبغي، وإنما قصر عمله على



بيان نظرته ونظريته الخاصة بالتأويل، وأن القرآن ليس له إلا تأويل واحد، وراح يعدد القواعد التي توصل إلى ذلك - كا بينا -، ولذلك فاته تعريف ما هو بصدده ما كان يلزمه التنويه إليه كتعريف أصول التأويل وبيان حدودها ومبادئها وتعريف التفسير وبيان حده، وما يتصل بذلك من مسائل، وربما يعتذر عن ذلك بكون الكتاب مسودة لم يتمها صاحبها.

ثانيًا: ما يمكن أخذه على الكتاب بشكل عام أنه انطلق من فرضية غير محررة؛ وهي القول بأن القرآن قطعي في دلالته، وليس له إلا تأويل واحد يمكن القطع به والوصول إليه عبر مسألة النظم وما وضع من أصول تقود إلى ذلك.

فالفراهي - وبرغم خلافه في ذلك للمشهور عند العلماء - لم يتأمل هذه الفرضية على نحو دقيق؛ ذلك أن الناظر في أصوله وفي مسألة مراعاة النظام التي اعتبرها حاسمة وقاطعة لدابر الاختلاف وسبيلًا موصلًا للمعنى الواحد الصحيح لم يجدها قاطعة على هذا النحو الذي ذكر، وإنما تحمل تعددًا يتعذّر معه القطع والحسم بالمعنى الصحيح الذي أراده، ومرده تفاوت الفهوم واختلاف المدارك في النظم ذاته وما يتسق به بناء الكلام وهو ما اعتبره الفراهي أداة الحسم، وذلك أمر شديد الظهور لمن تأمل في أصول الفراهي ذاتها كـ «عند الاحتالات نأخذ بأحسنها وأوفقها بالنظام والعمود»، «إذا كثرت وجوه التأويل في آية، كان الأمر كاشتراك اللفظ. والحاكم عند اشتراك اللفظ موقع استعماله»، «إذا احتمل كامة أكثر من معنى واحد، سألنا هل هذه الكلمة أجدر بهذا المعنى من غيرها؟ فإن وجدنا كلمة أخرى أجدر وأقوم وتركها القرآن علمنا أن القرآن لا يترك أبين الكلام وأقومه؛ فتركنا ذلك المعنى وأولناها إلى ما هي أصوب له»، فإذا كانت مراعاة النظام والبحث عن مواقع استعمال الألفاظ المشتركة وغيرها له أثره في الترجيح والاختيار بين الأقوال كما هـو بيّن، إلا أن تطبيق هذه الأصول يظل في ذاته منتجًا لاجتهادات متعددة كما لا يخفى، يصعب معها القطع على الصورة التي تصورها الفراهي في العديد من مواضع التفسير، وإلا فاختيار الاحتمال الأوفق بالنظام والعمود يبقى محل اجتهاد واختلاف تتفاوت فيه الأنظار، فضلًا عن وقوع مثل ذلك الاجتهاد والاختلاف في تحديد عمود السورة ذاته وما يستقيم به النظام.

فنحن حتى لو سايرنا الفراهي في أصل دعواه وضربنا صفحًا عن أسباب الاختلاف في التفسير التي أطال



العلماء في شرحها ما يتصل بطبيعة النص القرآني في ذاته واحتاليته لتعدد المعاني بسببها كأن يكون اللفظ مشتركًا وغير ذلك؛ إلا أن الأصول التي وضعها - وإن أعانت على الترجيح وتحرير الصواب - تبقى عرضة للاجتهاد في تطبيقها ما يتولد عنه اختلاف بطبيعة الحال. ولو أن الفراهي انطلق فقط من حاجتنا لوضع أصول التأويل وإنضاجها كحل لضبط التعامل مع الخلاف دون محاولة نفيه من أصله عبر فكرة قطعية دلالات الآيات التي نحا إليها، وجعَل فكرة النظام وما وضع من أصول تمهيدًا لذلك وسبيلًا إليه لسَلم كتابه من هذا الإشكال الذي ما كان لمثله أن يتورط فيه لفرط ظهوره.

ثالثًا: في إطار بناء الفراهي لفرضيته السابقة ونزوعه لفكرة التأويل الواحد؛ فإنه تطرق - كما ذكرنا - إلى ذكر بعض التفسيرات والتحليلات التي سعى بها إلى إكساب رؤيته قدرًا من الاتساق وردّ الإشكالات التي قد ترِد عليها، إلا أن بعضها جاء مشكلًا جدًّا؛ ومن ذلك ما يلي:

ا. يعد اختلاف الصحابة في التفسير مثار تكدير ظاهر على فكرة التأويل الواحد التي اتجه إليها الفراهي؛ ولذا اجتهد -رحمه الله-كا في ص ٣١- في طرح تسويغ لها قائلًا: «كان للقرآن عند الصحابة تأويل واحد؛ لتقواهم، وعلمهم باللسان، وبشأن النزول»، وفي هذا نظر ظاهر، بل وخلاف لواقع تفاسير الصحابة؛ فالصحابة وإن كان كثيرًا من اختلافهم هو اختلاف تنوع، إلا أنهم اختلفوا في تأويل بعض الآيات خلاف تضاد كما هو معلوم.

٢. وكذلك يعدّ سبب عدم ذكر العلماء لقضية التأويل الواحد على امتداد التاريخ أمرًا لافتًا للانتباه لا سيا مع كثرة التفاسير التي أنتجها التراث، وهو ما أجاب عليه الفراهي بدعوى إغفال العلماء لمسألة النظم وعدم اهتامهم بها وإخضاعهم تفسير القرآن للروايات والآثار، وهي مقولات فيها مجازفات وتحتاج إلى تحرير كا هو بيّن، كا أن مِثل هذا الطرح الذي يدعي الجدة والأسبقية ونظائره في الدرس المعاصر يجعلنا دومًا أمام سؤال جوهري؛ وهو: هل نحن أمام تفسير منتج في التراث نحتاج إلى ضبط أصوله ومناهجه أولًا؟ أم أننا نريد إنتاج تفسير جديد بغض النظر عن القديم؟ وما جدوى الشروع في الثاني دون القيام بالجهد الأول؟ وهو أمر لازم لبيان حقيقة دعاوى الجدة في الطرح وخلوها من التراث، وكذلك هو من أكبر سبل العون على ضبط هذه الدعاوى وإنضاجها؛ إذ اعتبار تراكمية العلم واستثار التجارب السابقة والنظر فيها لا يخفى دوره ضبط هذه الدعاوى وإنضاجها؛ إذ اعتبار تراكمية العلم واستثار التجارب السابقة والنظر فيها لا يخفى دوره



في تنقيح اللاحق عليها، لا سيما إن كانت هذه التجارب السابقة صادرة عن عمالقة لهم وزنهم ومكانتهم في التراث.

٣. للسنّة النبوية علاقة بالكتاب وبيانه كما هو معلوم؛ وهو أمر قد يمثل تشغيبًا أيضًا على فكرة النظام التي ذهب إليها الفراهي، وادعى كفايتها في فهم القرآن واستقلالها ببيانه، وهو ما جابهه الفراهي مبيئًا - كما في ص: ٩٠ - ١١ - أن الأحاديث لا تزيد شيئًا على القرآن، وأن غاية الأمر أنها توضّح أمرًا غامضًا قد يخفى على من لا يتدبر، وفي هذا نظر بيّن؛ فإن من القرآن ما لا يُدرك إلا ببيان النبي - صلى الله عليه وسلم - له، ولا يكفي فيه الاعتباد على تدبر المرء. وفي ذات السياق يبيّن المؤلف أن التهافت على الحديث قبل فهم القرآن يوقع في لَبْس، ويذكر أن السبيل السوي للخلاص من هذا هو أن يتعلم المرء الهدى من القرآن أولًا، ويبني عليه دينه، ثم بعد ذلك ينظر في الحديث، وفي هذا نظر؛ إذ من القرآن ما لا ينبغي أن يستقلّ فيه المرء بفهم دون بيان النبي - صلى الله عليه وسلم - له.

رابعًا: ما يلاحظ على الفراهي أيضًا وقوعه في بعض الهنات وهو بصدد تقييمه لبعض التفاسير وتحريره لبعض القضايا؛ منها:

1. يقول الفراهي عن تفسير الطبري: «وأما النظر في الروايات من جهة القرآن والمعقول والتاريخ، فليس من شأنه حتى إنه جمع من المناكير الكبر من غير تنبيه على نكارتها» (١)، وكذا وصف تفسير الرازي بعدها بأنه يجمع المناكير بلا تنبيه ويخلط الغث بالسمين. وفي أوصافه هذه نظر كبير وتحامل على المفسرين، لا سيا وأن لكل مفسر مناهج لما تستكشف بعد بصورة دقيقة في أنساق الاستدلال حتى تقرر عليه مثل تلك الأحكام الشديدة

٢. في ص: ١٦ يبين المؤلف أن المنقول من التفسير عن السلف أكثره أحاديث ضعيفة ومتناقضة ومخالفة
لظاهر القرآن، وهذا تقرير مشكل مبني على عدم إلمام بمناهج مفسري السلف وآليات فهم تفسيرهم.

<sup>(</sup>۱) التكميل، ص: ۱٤.



#### الخاتمة

هذه قراءة سريعة وموجزة، سلطنا فيها الضوء على كتاب الفراهي «التكميل في أصول التأويل»، إلا أننا نؤكد على أهمية وضرورة أن تخضع كل أعماله للبحث والدرس؛ فقد بدا لنا فترة اشتغالنا بعمل هذه القراءة أنه كان صاحب مشروع متكامل، ربما لم يسعفه الوقت لإتمامه، لكنه على كلّ حال قد أفضى فيه بالكثير وأبان عن ركائزه؛ ومن هنا تتحتم أهمية القراءة الشاملة والمستوعبة لأعمال الإمام الفراهي، وإخضاعها لعين البحث الجاد، وفي هذا لا شك خير كثير.

